

الشؤون القانونية

يكتسي التأطير القانوني أهمية قصوى في ضبط سير العمل بالمرافق العامة وضمان استمراريته وتطوير أدائها. ومن هذا المنطلق، تابرت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على صياغة مشاريع القوانين والأنظمة المتعلقة باختصاصاتها ووضع آليات قانونية شكلية وموضوعية تمكنها من مواكبة مستجدات الواقع.

واعتباراً لذلك، نص الظهير الشريف رقم 1.16.38 الصادر في 17 من جمادى الأولى 1437 (26 فبراير 2016) في شأن اختصاصات وتنظيم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على إحداث مديرية الشؤون القانونية ضمن الإدارة المركزية للوزارة ...

تقديم

ويصف هذا المحور النشاط التشريعي للوزارة خلال 2016 الذي اتسم بإعداد مجموعة من النصوص القانونية، منها التي تم نشرها بالجريدة الرسمية، ومنها المعروضة على مسطرة المصادقة والنشر. كما يتناول الأعمال التي أنجزتها الوزارة في مجال الدراسة والاستشارة القانونية، ومساهمتها في إعداد تقارير ذات صلة بحقوق الإنسان، ومشاركتها في لقاءات همت تنفيذ خطط وبرامج وسياسات عمومية، إضافة إلى تتبعها للمنازعات الإدارية والمدنية والعقارية غير الوقفية، التي كانت طرفاً فيها خلال هذه السنة.

1 - النشاط التشريعي

تميزت سنة 2016 بنشاط تشريعي مكثف في المجالات التي تهم القطاع، حيث تم إصدار 6 ظهائر شريفة، ومرسوم واحد، و14 قرارا لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، كما تم عرض 6 قرارات على مسطرة المصادقة والنشر. وفيما يلي جرد لهذه النصوص القانونية.

1 - 1 - النصوص التي نشرت بالجريدة الرسمية

قضى هذا الظهير باتخاذ مدينة فاس مقرا لمؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة بدلا من مدينة الرباط.

✽ ظهير شريف رقم 1.16.158 صادر في 12 من ذي الحجة 1437 (14 سبتمبر 2016) بإعادة تنظيم جامع القرويين.

✽ ظهير شريف رقم 1.16.159 صادر في 12 من ذي الحجة 1437 (14 سبتمبر 2016) بإعادة تنظيم المدرسة القرآنية التابعة لمسجد الحسن الثاني بالدار البيضاء.

تم بموجب هذين الظهيرين إحداث تكوين جديد بالمؤسستين من خمس سنوات بعد البكالوريا، يتوج بشهادة «العالمية العليا في العلوم الإسلامية». كما أعيدت تسمية المؤسستين بما يلائم وضعيتهما الجديدة، وتم خلق أجهزة بهما مشابهة لتلك الموجودة بباقي مؤسسات جامعة القرويين وذلك لضمان وحدة أهداف الجامعة وللمساعدة المؤسستين على أداء المهام الموكلة إليهما. كما تم إحداث مسلك للتكوين في فن الخط بجامع القرويين يروم إعداد متخصصين في هذا المجال.

شهدت سنة 2016 نشر عدد من النصوص القانونية. يتعلق الأمر بـ:

✽ ظهير شريف رقم 1.16.38 صادر في 17 من جمادى الأولى 1437 (26 فبراير 2016) في شأن اختصاصات وتنظيم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

أعيدت بمقتضى هذا الظهير الشريف هيكلة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، إذ تم إحداث مديرتين جديدتين على صعيد الإدارة المركزية للوزارة، هما مديرية تدبير شؤون القيميين الدينيين ومديرية الشؤون القانونية. وقد تم التنصيب في هذا الظهير على تعيين رؤساء الأقسام ورؤساء المصالح بكل من الإدارة المركزية والمصالح الخارجية للوزارة مباشرة بقرار لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية.

✽ ظهير شريف رقم 1.16.81 صادر في 16 من رمضان 1437 (22 يونيو 2016) بتغيير الظهير الشريف رقم 1.15.75 الصادر في 7 رمضان 1436 (24 يونيو 2016) المتعلق بإحداث مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة.

✽ **ظهير شريف رقم 1.16.79 صادر في 20 من ربيع الأول 1438 (20 ديسمبر 2016) بالمصادقة على النظام الداخلي للجنة الوطنية للبت في شكايات وتظلمات القيميين الدينيين.**

يحدد هذا النظام، على وجه الخصوص، شروط قبول شكايات وتظلمات القيميين الدينيين ومسطرة البت فيها والأجل المخصص للجنة لاتخاذ توصيات بشأنها. ويعد صدور هذا الظهير بمثابة تفعيل للمهام المنوطة بها والمنصوص عليها بالظهير الشريف رقم 1.14.104 الصادر في 20 ماي 2014 في شأن تنظيم مهام القيميين الدينيين وتحديد وضعياتهم.

✽ **ظهير شريف رقم 1.16.180 صادر في 20 من ربيع الأول 1438 (20 ديسمبر 2016) في شأن إحداث جائزة محمد السادس للأذان والتهليل.**

أعد هذا الظهير الشريف تنفيذا للتعليمات الملكية السامية الرامية إلى إحداث جائزة لمكافأة القيميين الدينيين المكلفين بمهمة الأذان والتهليل، المشهود لهم بالتفاني في العمل، والذين أثبتوا إلمامهم بالضوابط المتعلقة بهاتين المهمتين وتميزهم في أدائهما بالصيغة المغربية.

✽ **مرسوم رقم 2.16.467 صادر في 18 من رمضان 1437 (24 يونيو 2016) بصرف تعويض تمثيلي عن الصوائر للمشفعين المتوجهين إلى الخارج خلال شهر رمضان.**

يهدف هذا المرسوم إلى تغيير الوصف القانوني للأداء الذي يستفيد منه المشفعون من «مكافأة» إلى «تعويض تمثيلي عن الصوائر» قصد إعفائه من الاقتطاع الضريبي، لكونه لا يمثل دخلا وإنما مجرد تعويض عن مصاريف الإقامة والنقل بالخارج.

✽ **قرار وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم 618.16 صادر في 12 من جمادى الأولى 1437 (3 مارس 2016) بتغيير القرار رقم 69.12 الصادر في 10 صفر 1433 (4 يناير 2012) بشأن تحديد تشكيل لجنة التصفية الخاصة بالأوقاف المعقبة وكيفية عملها.**

تم بمقتضى هذا القرار تغيير أحكام المادتين 2 و 10 من القرار رقم 69.12 بهدف ملاءمتها مع مقتضيات النظام الأساسي لمستخدمي الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية ومع أحكام الفقرة الأخيرة من المادة 27 من مدونة الأوقاف.

✽ **قرار لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم 679.16 صادر في فاتح جمادى الآخرة 1437 (10 مارس 2016) في شأن التنظيم الداخلي لنظارات الأوقاف ومندوبيات الشؤون الإسلامية وعددها ودوائر نفوذها الترابي.**

يرمي هذا القرار إلى تحقيق غايتين أساسيتين:

- جمع أحكام القرار رقم 1346.10 الصادر في 8 جمادى الأولى 1431 (23 أبريل 2010) في شأن التنظيم الداخلي لنظارات الأوقاف ومندوبيات الشؤون الإسلامية وعددها ودوائر نفوذها الترابي والتعديلات التي أدخلت عليه في نص واحد مستقل.

- ضبط دوائر النفوذ الترابي لنظارات الأوقاف.

✽ **قرار لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم 1731.16 صادر في 8 رمضان 1437 (14 يونيو 2016) بتحديد عدد المقاعد المتبارى في شأنها لولوج سلك الإجازة في القراءات والدراسات القرآنية بمعهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية برسم السنة الجامعية 2016-2017. وقد حدد عدد هذه المقاعد في 15 مقعدا لتخصص القراءات القرآنية و15 مقعدا لتخصص الدراسات القرآنية.**

✽ **قرار لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم 1732.16 صادر في 8 رمضان 1437 (14 يونيو 2016) بتحديد عدد المترشحين الأجانب المقبولين لولوج سلك الإجازة في القراءات والدراسات القرآنية بمعهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية برسم السنة الجامعية 2016-2017. وقد حدد عدد المقاعد المخصصة للمترشحين الأجانب في مقعدين لتخصص القراءات القرآنية ومقعدين لتخصص الدراسات القرآنية.**

بتحديد تكوين اللجنة العلمية الدائمة لجامع القرويين وكيفية تعيين أعضائها وقواعد تسييرها.

❖ قرار وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم 3561.16 صادر في 16 من ربيع الأول 1438 (16 ديسمبر 2016) بتحديد تكوين اللجنة العلمية الدائمة لمدرسة العلوم الإسلامية وكيفية تعيين أعضائها وقواعد تسييرها.

❖ قرار وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم 3562.16 صادر في 16 من ربيع الأول 1438 (16 ديسمبر 2016) بتحديد شروط الانتقاء وكيفية إجراء المباراة الخاصة بولوج سلك العالمية العليا بجامع القرويين.

❖ قرار وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم 3563.16 صادر في 16 من ربيع الأول 1438 (16 ديسمبر 2016) بتحديد شروط الانتقاء وكيفية إجراء المباراة الخاصة بولوج سلك العالمية العليا بمدرسة العلوم الإسلامية.

❖ قرار وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم 3564.16 صادر في 16 من ربيع الأول 1438 (16 ديسمبر 2016) بتحديد عدد المقاعد المتبارى بشأنها لولوج سلك العالمية العليا بمدرسة العلوم الإسلامية. وقد حدد عدد هذه المقاعد في 30 مقعدا.

❖ قرار وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم 3564.16 صادر في 16 من ربيع الأول 1438 (16 ديسمبر 2016) بتحديد عدد المقاعد المتبارى بشأنها لولوج سلك العالمية العليا بجامع القرويين. وقد حدد عدد هذه المقاعد في 30 مقعدا.

❖ قرار وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم 1784.16 صادر في 11 من رمضان 1437 (17 يونيو 2016) بتحديد عدد المقاعد المتبارى في شأنها لولوج سلك التكوين الأساسي المتخصص بمؤسسة دار الحديث الحسنية برسم السنة الجامعية 2016-2017. وقد حدد عدد هذه المقاعد في 40 مقعدا.

❖ قرار مشترك لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الاقتصاد والمالية بإحداث تعويض تمثيلي عن الصوائر لفائدة أعضاء البعثات المغربية للحج مؤشر عليه تحت عدد 5095 بتاريخ 22 يوليوز 2016. وقد حددت بمقتضى هذا القرار المشترك أصناف البعثات المغربية للحج ومبالغ التعويضات اليومية التي يستفيد منها أعضاء هذه البعثات.

❖ قرار وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم 2321.16 صادر في 29 من شوال 1437 (3 أغسطس 2016) بتحديد عدد المقاعد المتبارى في شأنها لولوج سلك التكوين الأساسي بمعهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات. وقد حدد عدد هذه المقاعد في 150 مقعدا للأئمة المرشدين و100 مقعد للمرشدات.

❖ قرار وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم 3316.16 صادر في 10 صفر 1438 (10 نوفمبر 2016) بتغيير القرار رقم 2321.16 الصادر في 29 من شوال 1437 (3 أغسطس 2016) بتحديد عدد المقاعد المتبارى في شأنها لولوج سلك التكوين الأساسي بمعهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات. وقد تم بمقتضى هذا القرار رفع عدد الأئمة المرشدين الذين سيتابعون تكوينهم بالمعهد برسم سنة 2017، من 150 إلى 250، وذلك تنفيذا لتعليمات ملكية سامية تقضي بوضع 100 إمام مرشد من خريجي المعهد رهن إشارة الحاميات العسكرية للمملكة ابتداء من سنة 2018.

❖ قرار وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم 3560.16 صادر في 16 من ربيع الأول 1438 (16 ديسمبر 2016)

1 - 2 - النصوص المعروضة على مسطرة المصادقة والنشر

عرضت مجموعة من النصوص التنظيمية على	التعليم العتيق؛
مسطرة المصادقة والنشر. يتعلق الأمر ب:	قرار وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية بتحديد عدد
مقادير المنحة الدراسية لطلبة كل من جامع القرويين ومدرسة	المقاعد المتبارى بشأنها لولوج مسلك التكوين في فن الخط
العلوم الإسلامية وشروط الاستفادة منها؛	بجامع القرويين؛
قرار وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية في شأن تحديد	قرار وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية بتحديد عدد
تنظيم مسلك التكوين في فن الخط بجامع القرويين ومدته	وحدات التكوين والبحث وعدد المصالح الإدارية بمدرسة
وشروط ولوجه؛	العلوم الإسلامية؛
قرار وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية بتتيميم	قرار وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية بتحديد عدد
القرار رقم 2022.10 الصادر في 5 ذي القعدة 1431 (14	وحدات التكوين والبحث وعدد المصالح الإدارية بجامع
أكتوبر 2010) في شأن نظام الدراسات والامتحانات بمؤسسات	القرويين.

تطور النشاط التشريعي من سنة 2003 إلى سنة 2016

نوعية النص السنة	ظهير شريف	قانون	مرسوم	قرار مشترك	قرار	مقرر	المجموع
2003	01	-	-	01	01	-	03
2004	01	-	01	-	01	-	03
2005	03	-	05	-	08	-	16
2006	02	-	05	-	18	-	25
2007	02	01	03	03	03	-	12
2008	04	-	04	07	04	-	19
2009	03	-	01	-	04	-	08
2010	03	-	01	01	08	-	13
2011	01	-	03	02	11	-	20
2012	05	-	04	-	11	-	20
2013	01	-	06	01	26	02	36
2014	06	-	01	06	16	05	34
2015	04	-	01	01	13	03	22
2016	06	-	01	-	14	-	21
المجموع	42	01	36	22	138	12	251

2 - إنجاز الدراسات والاستشارات القانونية

قامت الوزارة خلال سنة 2016 بدراسة ملفات ذات صبغة قانونية، وإبداء الرأي بشأن خمسة تقارير حقوقية، ومشروعي اتفاقيتي شراكة، والإشراف على ترجمة أربعة ظهائر شريفة تتعلق بالشأن الديني، كما عملت على بناء قاعدة توثيق منظمة ودقيقة.

2 - 1 - دراسات قانونية

توصلت الوزارة إلى توحيد فهم وتفسير النصوص القانونية المرتبطة ب: متعلقة بإعداد الدراسات المعمارية وتتبع أشغال بناء مساجد ومرافقها؛

• مدونة الأوقاف ونصوصها التطبيقية في عدة نقاط، منها التراجع عن تحبيس معقب، وتسوية الوضعية القانونية لزواية؛

• القانون الإداري كفسخ صفقة فور انتهاء أجل تنفيذها؛

• مدونة الأسرة مثل النقطة المتعلقة بتراجع عن وصية؛

• القانون المتعلق بجبايات الجماعات المحلية في عدة نقاط، مثل إيداع إقرار لدى مصلحة الجبايات يتضمن وجود أراضي حبسية غير مبنية بالمجال الحضري بهدف إتمام عملية إبرام معاوضات.

• قانون الجمعيات في النقطة المتعلقة بالاعتراف لجمعية بصفة المنفعة العامة؛

• القانون المدني مثل فسخ عقود مبرمة مع مهندسين

2 - 2 - إبداء الرأي

إبداء الرأي في مشاريع اتفاقيات شراكة. هي: بنفس الإقليم.

• مشروع اتفاقية شراكة بين الوزارة وجمعيات المجتمع المدني؛

• إبداء الرأي في مشاريع تقارير حقوقية. هي: التقرير الوطني برسم الجولة الثالثة من آلية الاستعراض الدوري الشامل؛

• مشروع اتفاقية شراكة بين المجلس العلمي المحلي لإقليم آسا - الزاك والمندوبية الإقليمية للشؤون الإسلامية

- ✳️ التقرير الوطني السادس الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛
- ✳️ مشروع التقرير الوطني الجامع للتقاريرين الخامس والسادس المتعلق بإعمال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
- ✳️ التقرير المنجز من طرف الخبيرة المستقلة، السيدة «فيرجينيا داندون» في مجال حقوق الإنسان والتعاون الدولي عقب زيارتها للمغرب في الفترة الممتدة ما بين 15 و20 يناير 2016.

2 - 3 - المساهمة في إعداد تقارير وطنية

- ✳️ تقرير حول «تمكين المرأة وعلاقته بالتنمية الاجتماعية» المقدم أمام لجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة؛
- ✳️ تقرير حول الحصيلة الإجمالية لتنفيذ إجراءات الخطة الحكومية للمساواة إكرام 2012-2016؛
- ✳️ الإنسان، تفعيلًا لقرار مجلس حقوق الإنسان رقم 29/28 متعلق بإشكالية التمييز والتطرف العنيف؛
- ✳️ المؤشرات الوطنية لتتبع تنفيذ المغرب للاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- ✳️ دليل متعلق بمؤشرات تتبع تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- ✳️ حماية الطفولة؛
- ✳️ استبيان أو استمارة أعدتها المفوضية السامية لحقوق

2 - 4 - التوثيق والترجمة

- عملت الوزارة خلال سنة 2016 على بناء قاعدة توثيق منظمة ودقيقة من خلال:
- ✳️ مواصلة بناء بنك للمعطيات القانونية والشرعية، يتضمن أساسا الأحكام والقرارات القضائية وكذا مختلف الوثائق والمنشورات (إحصائيات، تقارير، مجلات...) المتعلقة بالأوقاف والشؤون القانونية؛
- ✳️ تزويد المكتبة القانونية بمراجع ومؤلفات ومجلات جديدة؛
- ✳️ طبع كتاب يتضمن النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتعليم العتيق ومحو الأمية بالمساجد؛
- ✳️ تحيين دليل النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالأوقاف والشؤون الإسلامية الصادرة خلال الفترة الممتدة من يونيو 2003 إلى دجنبر 2016.
- كما قامت بالإشراف على ترجمة النصوص القانونية التالية:
- ✳️ الظهير الشريف رقم 1.14.104 الصادر في 20 رجب 1435 (20 ماي 2014) في شأن تنظيم مهام القيمين الدينيين وتحديد وضعياتهم؛
- ✳️ الظهير الشريف رقم 1.16.158 الصادر في 2 من ذي الحجة 1427 (14 شتبر 2016) بإعادة تنظيم جامع القرويين؛
- ✳️ الظهير الشريف رقم 1.16.159 صادر في 2 من ذي الحجة 1437 (14 شتبر 2016) بإعادة تنظيم المدرسة القرآنية التابعة لمسجد الحسن الثاني بالدار البيضاء؛
- ✳️ الظهير الشريف رقم 1.16.81 الصادر في 16 رمضان 1437 (22 يونيو 2016) بتغيير الظهير الشريف رقم 1.15.75 الصادر في 7 رمضان 1436 (25 يونيو 2015) بإحداث مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة.

3 - تتبع المنازعات غير الوقفية

في إطار تتبعها للمنازعات غير الوقفية، أعدت المصالح المختصة بالوزارة انتدابات قضائية لنظار الأوقاف ومندوبي الشؤون الإسلامية ومن ينوب عنهم في الدعاوى الإدارية والمدنية والعقارية التي كانت الوزارة طرفاً فيها خلال سنة 2016.

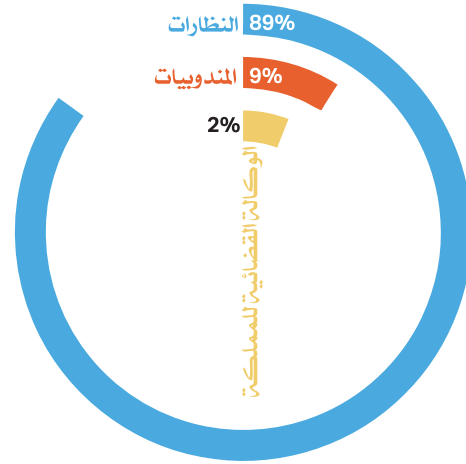
3 - 1 - المنازعات الإدارية

تولت الوزارة خلال سنة 2016 تدبير حوالي 167 ملفاً رائجاً أمام القضاء الإداري بمختلف درجاته تتعلق بدعاوى ترمي إلى إلغاء قرارات إدارية (91 ملفاً)، وأخرى ترمي إلى مطالبة الوزارة بأداء تعويضات مالية أمام القضاء الشامل (76 ملفاً). وتوزعت هذه القضايا من حيث عملية التتبع ما بين نظارات الأوقاف ومندوبيات الشؤون الإسلامية، وكذا الوكالة القضائية للمملكة، كما يلي:

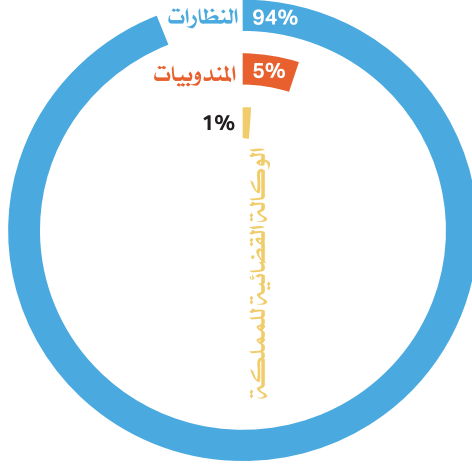
توزيع الملفات الإدارية الرائجة

الوكالة القضائية للمملكة	المندوبيات	النظارات	
06	08	77	دعاوى الإلغاء
01	04	71	دعاوى التعويض

نسبة دعوى الإلغاء لدى المصالح المكلفة بالتتبع



نسبة دعوى التعويض لدى المصالح المكلفة بالتتبع



أهم مواقف القضاء في المنازعات الإدارية غير الوقفية خلال سنة 2016

تتلخص هذه المواقف فيما يلي:

✿ إذا كانت المسؤولية الإدارية تنبني في الأصل على

الخطأ، فإنها قد تنشأ حتى في غياب خطأ من الإدارة، وهو ما يطلق عليه المسؤولية بناء على نظرية المخاطر؛

✿ إذا كان الفصل 55 من قانون المسطرة المدنية

يعطي للمحكمة صلاحية الأمر تلقائياً أو بناء على طلب الأطراف أو أحدهم، بأي إجراء من إجراءات التحقيق، فإنه يحق لها في حالة الدعوى المجردة من الإثبات أن تأمر بإجراء خبرة دون أن يشكل ذلك إخلالاً بمبدأ الحياد، ولا يشكل إقامة للحجة لطرف في مواجهة الطرف الآخر؛

✿ التأكيد على ضرورة تعليل القرارات الإدارية

الصادرة في مجال الموارد البشرية الإدارية طبقاً لمقتضيات القانون رقم 03.01 المتعلق بإلزام الإدارات العمومية بتعليل قراراتها الإدارية، تكريساً لمبدأ الشفافية الذي يعتبر أساس الحكامة الجيدة.

✿ لا يعتبر الموظف متخلياً كلياً عن العمل متى

ثبت أنه يوجد في وضعية مرضية، وتكون الإدارة مستعدة إلى سبب غير صحيح عند تفعيلها لمقتضيات الفصل 75 مكرر من قانون الوظيفة العمومية؛

✿ لا يعتبر القرار الإداري محصناً بتفويت فرصة

الطعن فيه بالإلغاء مادام أنه يقبل فحص الشرعية والمطالبة بالتعويض عن الأضرار الناشئة عنه أمام القضاء الشامل، والحكم نتيجة لذلك بعدم مشروعيته دون إلغائه؛

✿ إذا كان استئناف الأحكام التمهيدية يتم بتزامن

مع استئناف الأحكام الفاصلة في الموضوع، وضمن نفس الآجال، مع ذكر الأحكام التمهيدية المراد الطعن فيها صراحة في المقال الاستئنافي، فإن عدم استئناف جميع الأحكام التمهيدية الصادرة في القضية لا يشكل سبباً للحكم بعد قبول استئناف الحكم الفاصل في الموضوع؛

3 - 2 - المنازعات المدنية والعقارية

عالجت الوزارة خلال سنة 2016 مجموعة من الشكايات والقضايا المدنية والعقارية الرائج بمختلف المحاكم بالملكة، بتنسيق مع النظارات والمندوبيات المعنية، وكذا بعض المصالح المركزية بالوزارة ذات الصلة بالموضوع، وذلك على الشكل التالي:

دراسة القضايا

ومذكرات في بعض القضايا المعروضة أمام المحاكم
لتقليص المصاريف القضائية وأتعاب المحامين.

كما تم خلال سنة 2016 دراسة ما يزيد عن 43 قضية، تنوعت بين قضايا مدنية وعقارية، وإعداد مقالات

توجهات القضاء في المنازعات المدنية والعقارية غير الوقفية خلال سنة 2016

أهم المبادئ والقواعد القانونية التي تكرست خلال هذه

السنة:

✿ طلب إيقاع الحجز على الأموال العامة، يتم في مواجهة

المحاسب العمومي (الخازن الوزاري لدى البلاط الملكي) الذي يملك صلاحية تنفيذ الأوامر الصادرة في الموضوع، ولا يتم في مواجهة الجهة الآمرة بالصرف.

✿ اعتبار السلطة الحكومية المكلفة بالشغل المؤمن القانوني للأضرار الناتجة عن حوادث الشغل التي يتعرض لها أعوان الدولة غير المرسمين بما فيها فئة القيميين الدينيين المتعاقدين؛

3 - 3 - متابعة تنفيذ الأحكام وصوائرها

واصلت الوزارة خلال سنة 2016 تنفيذ مجموعة من الأحكام والقرارات الصادرة في قضايا المنازعات غير الوقفية، وصرفت مجموعة من المبالغ المالية، تتعلق بالمصاريف القضائية، وأتعاب المحامين، وذلك على النحو التالي:

نوع القضية	القضايا التي فتح لها ملف تنفيذ	القضايا المنفذة	القضايا غير المنفذة إلى نهاية 2016
القضايا الإدارية	13	7	3
القضايا المدنية والعقارية	5	2	1

نوع التنفيذ	المبالغ المنفذة بالدرهم	النسبة
تنفيذ الأحكام	2.200.000,00	%98,82
تنفيذ الأتعاب	26.200,00	%1,17
تنفيذ المصاريف القضائية	0	0

وتمثلت أهم توجهات الوزارة فيما يخص تنفيذ الأحكام الصادرة في قضايا المنازعات غير الوقفية في:

- تتبع القضايا المتعلقة بتنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة في مواجهة الإدارة لتقليص تكلفة المصاريف القضائية وأتعاب المحامي؛
- الدفع بعدم إمكانية تطبيق الغرامة التهديدية بالنسبة للقضايا المتعلقة بأداءات مالية، لأنه من شروط قبولها أن يتعلق الأمر بالقيام بعمل أو الامتناع عن القيام به، وليس أداء مبلغ مالي.